

Distr.: General
8 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البنود ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٦ و ١٤٩ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٥، عمليات حفظ السلام، وبالميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، فيما يتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٥، عمليات حفظ السلام، وبالميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، فيما يتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن (A/72/772). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانيا - معلومات أساسية

٢ - تذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قدم، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تقريره إلى الجمعية العامة عن إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/525)، الذي أوضح فيه الأهداف الرئيسية الأربعة للإصلاح المقترح الرامي إلى إعادة تنظيم إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام (انظر A/72/525، الفرعان الثالث والرابع). والأهداف الرئيسية الأربعة هي كالتالي: (أ) إيلاء الأولوية للمنع وللحفاظ على السلام؛ (ب) تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واتساقها، وكفالة وضع العمل السياسي والمرونة في النهج في مكان الصدارة؛ (ج) جعل ركيزة السلام والأمن أكثر اتساقا ومرونة وفعالية باتباع نهج مبني على "الركيزة ككل" لمعالجة التجزؤ؛ (د) المواءمة بين ركيزة السلام والأمن وركيزتي التنمية وحقوق الإنسان بشكل أوثق (المرجع نفسه، الفقرة ١٤).

٣ - وأحاطت الجمعية العامة بعد ذلك علما في قرارها ١٩٩/٧٢ بتقرير الأمين العام، وأيدت رؤيته فيما يتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن. وطلبت الجمعية العامة في نفس القرار إلى الأمين العام أن يحيل إليها، في أقرب وقت ممكن، تقريرا شاملا عن مقترحه لإصلاح ركيزة السلام والأمن، يسهب فيه في عرض ما يتعلق بإنشاء إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام، مع إدراج معلومات مفصلة عن الاحتياجات المقترحة فيما يتصل بالمهام والهيكلي وملاك الموظفين، وذلك لكي تنظر الجمعية العامة فيه وتتخذ قرارا بشأنه وفقا للإجراءات المعمول بها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قد أيدت رؤية الأمين العام فيما يتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن على النحو المتوخى في تقريره عن إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/525).

ثالثا - الهيكل الجديد المقترح من الأمين العام

٤ - يشير الأمين العام إلى أن تقريره (A/72/772) مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩/٧٢ (انظر A/72/772، الفقرة ١) (انظر أيضا الفقرة ٢٨ أدناه). ويشير أيضا إلى أن محور اقتراحه هو إنشاء إدارتين جديدتين، لهما هيكل سياسي تنفيذي إقليمي وحيد، ويدعمه مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة. ويرد تفسير للمقترح في الفروع الثالث إلى الخامس من تقرير الأمين العام، والخرائط التنظيمية المقترحة في المرفقات الأول إلى الخامس لذلك التقرير (A/72/772). ويرد أدناه الهيكل الجديد المقترح أن يبدأ العمل به اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرتان ٣ و ٤، والفروع الثالث والرابع والخامس):

(أ) إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، التي ستجمع بين المسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية لإدارة الشؤون السياسية، ومسؤوليات بناء السلام المنوطة بمكتب دعم بناء السلام. وستألف الإدارة من سبعة عناصر: '١' مكتب وكيل الأمين العام؛ '٢' شعبة السياسات والوساطة؛ '٣' شعبة المساعدة الانتخابية؛ '٤' شعبة شؤون مجلس الأمن؛ '٥' شعبة حقوق الفلسطينيين؛ '٦' وحدة إنهاء الاستعمار؛ '٧' مكتب دعم بناء السلام.

(ب) إدارة عمليات حفظ السلام، التي ستشمل المسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية لإدارة عمليات حفظ السلام ومسؤوليات إدارة الشؤون السياسية عن البعثات السياسية الخاصة في الميدان

التي ستصبح منذ ذلك الحين مشمولة باختصاصها. وستألف الإدارة من أربعة عناصر: '١' مكتب وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ '٢' مكتب الشؤون العسكرية؛ '٣' مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ '٤' شعبة السياسات والتقييم والتدريب.

(ج) سيتولى هيكل إقليمي سياسي تنفيذي وحيد، تشترك فيه الإدارتان الجديدتان، المسؤولية عن الإدارة اليومية لجميع الأنشطة السياسية والتنفيذية المتعلقة بالسلام والأمن. وسيؤسس الهيكل ثلاثة أمناء عامين مساعدين، سيكونون مسؤولين أمام وكيل الأمين العام للإدارتين. وسيتولى الأمناء العامون المساعدون الثلاثة تغطية المناطق الآتية على التوالي: '١' أفريقيا؛ '٢' أوروبا ووسط آسيا والأمريكتان؛ '٣' الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ.

(د) مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة: يقترح تحويل وظيفة رئيس ديوان إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الحالية إلى وظيفة مدير التنسيق والخدمات المشتركة لإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وسيتم الإبقاء على وظيفة المدير بالرتبة الحالية وهي مد-٢، وتمويلها من حساب دعم عمليات حفظ السلام، وسيكون شاغلها مسؤولاً أمام وكيل الأمين العام للإدارتين لضمان الانسجام والاتساق فيما يتعلق بعمليات التنظيم والإدارة والميزانية والعمليات المماثلة على نطاق الركيزة بأكملها. وسيتولى المدير أيضاً الإشراف على المكتب التنفيذي المشترك، وقسم دعم القيادات^(١) (انظر أيضاً الفقرة ٧ (ب) أدناه)، ومركز متابعة حالة حفظ السلام (بما في ذلك المساهمات المقدمة من كلتا الإدارتين إلى مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات)^(٢)، وقسم الاتصال الاستراتيجي، ومنسق شؤون الأمن، ووحدة إدارة المعلومات، والسجل. وعند الاستفسار، قدمت إلى اللجنة الاستشارية تأكيدات بأن المصطلح التنظيمي 'مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة' يمثل في الواقع شعبة، ولا يمكن مقارنته بالمكتبين الأمامين لوكيلي الأمين العام للإدارتين.

التغييرات المقترحة فيما يتعلق بالموارد

٥ - يشير الأمين العام إلى أن مقترحه غير ذي أثر على التكلفة وأنه لن ينشأ عنه تغيير في الولايات أو المهام أو مصادر التمويل الرئيسية التي أنشئت من أجل إدارة الشؤون السياسية أو إدارة عمليات حفظ السلام أو مكتب دعم بناء السلام. ولن يطرأ أي تغيير على استخدام حساب دعم عمليات حفظ السلام والميزانية العادية، باستثناء الوظائف الثلاث الممولة من حساب الدعم والمقترح نقلها من إدارة عمليات حفظ السلام إلى مكتب دعم بناء السلام (انظر A/72/772، الفقرات ٣ و ٦ و ٧؛ وانظر أيضاً الفقرة ٢٧ (ب) أدناه).

٦ - وأشير كذلك إلى أن نقل الوظائف المقترح على هذا الأساس سيستلزم إعادة توزيع الموارد ضمن الاعتماد الحالي في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي هذا

(١) يقترح أن يحل محل قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا التابع لمكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني (A/72/772، الفقرة ١٢ (ط)).

(٢) اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قرر الأمين العام أن يكون مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات مسؤولاً مباشرة أمام الأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي في المكتب التنفيذي للأمين العام من أجل تحسين وإدماج دقيق المعلومات، وتنسيق أنشطة تقدير الحالة وجهود الاستجابة للأزمات (انظر A/72/772، الفقرة ١٠٩ والهامشية ١).

الصدد، ترد الآثار المترتبة في الميزانية على كليهما في الفرع الثامن من تقرير الأمين العام. ويوضح الجدولان ١ و ٢ الواردان في الفرع المذكور نقل الموارد البشرية والمالية بين البرامج الفرعية والأبواب في إطار المقترح (انظر A/72/772، الفقرتان ٦ و ١٢٤).

٧ - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن نقل الموارد والوظائف بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام، على النحو التالي:

(أ) نقل ما مجموعه ٢٧٠ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك ثلاث وظائف (٢ ف-٤، ١ ف-٢)، من إدارة عمليات حفظ السلام إلى مكتب دعم بناء السلام في إطار الموارد المقررة الأخرى (أي حساب دعم عمليات حفظ السلام)؛

(ب) نقل ما مجموعه ٤٣٠ ١٠٠ دولار لأجل قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا، من إدارة الدعم الميداني إلى مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام الجديدين، ويشمل ذلك خمس وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية)، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، في إطار الموارد المقررة الأخرى (انظر الفقرة ٤٤ أدناه)؛

(ج) نقل ما مجموعه ٥٣١ ١٠٠ دولار، ويشمل ذلك ثلاث وظائف (١ مد-١، ١ ف-٥، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، من إدارة الشؤون السياسية إلى مكتب دعم بناء السلام في إطار الميزانية البرنامجية؛

(د) نقل ما مجموعه ١٨١ ٦٠٠ دولار (وظيفة برتبة ف-٤)، من إدارة الشؤون السياسية إلى مكتب دعم بناء السلام في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية.

٨ - وكانت اللجنة الاستشارية تتوقع أن تتحقق بعض أوجه الكفاءة من مبادرة إعادة هيكلة بهذا الحجم (انظر أيضا الفقرات ٣٩-٤١ أدناه) وأن تتاح لها معلومات أكثر تفصيلا عن الاحتياجات المقترحة فيما يتصل بالمهام والهيكل وملاك الموظفين على النحو الذي طلبته الجمعية العامة (انظر الفقرة ٣ أعلاه)، وعن الأثر المحتمل على تنفيذ الولايات (انظر الفقرة ١٥ أدناه). وتلاحظ اللجنة أيضا بناء على المعلومات المقدمة إليها أن التغييرات المقترحة في الموارد تنصب في معظم الحالات على الوظائف، بينما أدرجت تغييرات طفيفة في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف بعد إعادة الهيكلة المقترحة. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والجزء ذي الصلة من الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية بناء على المرفق الرابع لتقرير الأمين العام (A/72/772) أن عددا من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة داخل المكتب التنفيذي لمكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة تتعلق بإدارة الدعم العملياتي المقترح في إطار الإصلاح الإداري^(٣) (انظر أيضا الفرع

(٣) اقتراح للأمين العام في إطار الإصلاح الإداري في الوثيقة A/72/492/Add.2.

الخامس أدناه). وسترد توصيات اللجنة بشأن اقتراح الإصلاح الإداري ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في تقاريره المقبلة.

١ - الهيكل الإقليمي السياسي التنفيذي الوحيد

١٠ - يقترح الأمين العام دمج الشعب الإقليمية الحالية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام في هيكل إقليمي سياسي تنفيذي وحيد (الهيكل الإقليمي) مشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام المقترحتين. ووفقاً للأمين العام، يعتبر إنشاء هيكل إقليمي من هذا القبيل من صميم جهوده الهادفة إلى دمج المسؤوليات السياسية والتنفيذية المسندة حالياً إلى إدارتين مختلفتين، وتأسيس ركيزة شاملة للسلام والأمن بدلاً من كيانات منعزلة ومنفصلة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢).

الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري

١١ - سيرأس الهيكل الإقليمي الوحيد المقرر أن يكون مشتركاً بين الإدارتين الجديدتين ثلاثة أمناء عامين مساعدين، سيكونون مسؤولين أمام وكيل الأمين العام للإدارتين (انظر الفقرة ٤ (ج) أعلاه). وسيكون الأمناء العامون المساعدون الثلاثة مسؤولين أمام: (أ) وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام فيما يتعلق بالولاية السياسية العامة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ (ب) وكيل الأمين العام لعمليات السلام فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الميدانية المشمولة باختصاص إدارة عمليات السلام (انظر A/72/772، الفقرات ٤ و ٥٨-٦٣).

١٢ - ويذكر الأمين العام أن وكيل الأمين العام للإدارتين الجديدتين سيعملان كفريق لضمان الاتساق واتباع نهج "الركيزة ككل". وستشاوران تشاوراً وثيقاً فيما بينهما لدى إسداء المشورة إلى الأمين العام وتقديم الإرشاد والتوجيه المتسقين للأمناء العامين المساعدين الذين يقودون الهيكل الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان والمناطق التي تكون فيها مسؤوليات كل منهما مترابطة بشكل وثيق. وعلاوة على ذلك، سينشئ الأمين العام، تحت رئاسته، فريقاً للرؤساء الدائمين^(٤) يعمل بمثابة منتدى داخلي للتنسيق والإدارة ويجتمع بانتظام، دون أن يكون جزءاً من الهيكل المؤسسي للركيزة (انظر A/72/772، الفقرة ٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق الرؤساء الدائمين سيضع بنفسه أساليب العمل والتشاور التي سيتبعها، وستسند له المهام الرئيسية التالية: (أ) كفالة تقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن مسائل السلام والأمن، بناء على تشاور وتنسيق وثيقين؛ (ب) كفالة اتباع نهج "الركيزة ككل" بتوفير القيادة المتناسكة والموحدة والتوجيه الاستراتيجي لركيزة السلام والأمن، وخاصة للهيكل الإقليمي الوحيد، والوجود في الميدان بأنواعه؛ (ج) كفالة التنسيق والتشاور على نحو وثيق ومستمر مع رؤساء المكاتب المشاركة في الفريق. وتشدد اللجنة على أهمية كفالة اضطلاع فريق الرؤساء الدائمين بمهامهم على النحو المتوخى.

(٤) يتألف من وكيل الأمين العام للإدارتين، ووكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والوكيل العام لمكتب شؤون نزع السلاح، ومسؤولين كبار آخرين من أجل توفير قيادة موحدة للمسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية لتيسير اتباع نهج "الركيزة ككل" وتحقيق الاتساق بين الركائز في المقر والميدان.

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المقترح، شأنه شأن أي مبادرة لإعادة الهيكلة التنظيمية، ينطوي على بعض التحديات والمخاطر المحتملة التي يمكن تخفيفها أو معالجتها عن طريق الإدارة الجيدة. وستعين توحي الحرص في إدارة وتنسيق مسؤوليات التسلسل الإداري المزدوج، مما يستلزم عمل وكيل الأمين العام باستمرار على نحو وثيق وتعاوني واسترشاد الأمناء العامين المساعدين الثلاثة بالقيادة والتوجيه المنسق من الأعلى. وسيكون الموظفون في حاجة إلى فترة للتأقلم وإعادة التوجيه، لا سيما في الشعب الإقليمية الجديدة المجمعة في إطار الهيكل الإقليمي. وسيستند إلى الأفرقة والشعب مزيج من المسؤوليات السياسية والتنفيذية في مواقع البعثات وغير مواقع البعثات. وستعين مثلاً على الأفراد الذين يركزون حتى الآن بدرجة كبيرة على ملفات محددة أن يوسعوا آفاقهم إثر التحاقهم بشعب لها اختصاصات أوسع نطاقاً. وبالإضافة إلى ذلك، سيستلزم العمل بشكل تعاوني أكبر، بما في ذلك الاضطلاع بالتحليل الجماعي أو المشترك، قيادة تركز على تنمية نهج أكثر توجهها نحو العمل في إطار الأفرقة. وأخيراً، ستعين مواءمة أساليب العمل والثقافات المؤسسية في الإدارتين ومكتب دعم بناء السلام مواءمة تدريجية. وتأمل اللجنة أن يتعاون وكيل الأمين العام ويعملاً معاً دعماً للاتساق في نهج "الركيزة ككل".

١٤ - وفيما يتعلق بالتسلسل الإداري المزدوج للأمناء العامين المساعدين الثلاثة، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن ثمة عاملاً رئيسياً يتصلان بضمان التوجيه وإسناد المهام على نحو متسق: أولاً، تحديد مجالات مسؤولية كل من وكيل الأمين العام بوضوح، على النحو المبين في الفقرتين ٢٠ و ٤٧ من تقرير الأمين العام؛ وثانياً، التشاور الوثيق والمستمر بين وكيل الأمين العام، بما في ذلك من خلال فريق الرؤساء الدائمين تحت رئاسة الأمين العام.

١٥ - وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها ضرورة أداء فريق الرؤساء الدائمين لمهامه بفعالية والمخاطر المتصلة بعدم الوضوح المحتمل الناتج عن التسلسل الإداري المزدوج، فإنها توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام استعراض أداء الهيكل الجديد لمهامه وتقديم تقرير عن ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة عدم توفير معلومات بشأن فرادى العناصر (مثل الدوائر والأقسام والوحدات) داخل كل شعبة في الهيكل الإقليمي الوحيد المقترح، إذ لم تقدم المعلومات إلا على مستوى الشعب (انظر A/72/772، الفرع الرابع والمرفق الخامس). وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات مفصلة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

الشعب الإقليمية

١٦ - يقترح الأمين العام إنشاء سبع شعب إقليمية، تحت مسؤولية الأمناء العامين المساعدين الثلاثة في الهيكل الإقليمي، يتولى قيادتها مديرون من الرتبة مد-٢. وستتحمل هذه الشعب المسؤولية عن كامل نطاق عمل الأمم المتحدة المتصل بالإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والوساطة، والحفاظ على السلام، وعمليات السلام في مناطق دون إقليمية أو مناطق جغرافية معينة. وسيكون المديرون مسؤولين مباشرة أمام الأمناء العامين المساعدين عن الاختصاصات الموكلة إلى كل منهم (المراجع نفسه، الفقرة ٦٤). ويرد بيان لمسؤوليات المديرين والشعب الإقليمية في الفقرات ٦٥ إلى ٦٧ من تقرير الأمين العام (A/72/772).

١٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دمج الشعب الإقليمية هو نهج جديد وموحد إزاء إنجاز الولايات القائمة، مع احترام الخطة البرنامجية لفترة السنتين (انظر الفقرة ٣٥ أدناه). وسيدمج

موظفو الإدارتين الجديدتين، الذين ستغطي وظائفهم طائفة مهام الأمن والسلام بكاملها داخل المنطقة الجغرافية المحددة، من حيث الهيكل، في نفس الشعبة تحت رئاسة نفس المدير والأمين العام المساعد.

١٨ - ويقترح أن يشرف الأمين العام المساعد المعني بأفريقيا على ثلاث شعب على النحو التالي: (أ) غرب ووسط أفريقيا؛ (ب) شمال أفريقيا والقرن الأفريقي؛ (ج) الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى (المرجع نفسه، الفقرة ٧٠). وستتولى الشعب الثلاث جميع المهام والوظائف الحالية الصادرة بها تكليف التي تضطلع بها شعب أفريقيا الأربع الحالية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام. وسيشمل ذلك تقديم التوجيه والدعم على كل من المستوى الاستراتيجي والسياسي والتنفيذي إلى ١٠ بعثات سياسية خاصة و ٧ عمليات لحفظ السلام (المرجع نفسه، الفقرة ٧١). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام، ولئن كان قد نظر في سبل أخرى لتقسيم الشعب الإقليمية لأفريقيا، بما في ذلك إنشاء أربع شعب متباينة على أساس جغرافي، فإنه يعتقد أن اقتراح تقسيم الشعب الإقليمية إلى ثلاث شعب يمثل أكثر السبل عملية وقابلية للتحقيق التي تستوفي معايير عدم التأثير على التكلفة وتوزيع عبء العمل. وفضلا عن ذلك، ستوفر كل شعبة من الشعب الثلاث، في إطار الترتيب المقترح، تغطية كافية في المقر، حيث تقترح إضافة وظيفة رابعة برتبة مد-٢ لدعم مجال العمل ذي الأولوية الذي تشكله منطقة الساحل (انظر الفقرتين ٢١ و ٢٢ أدناه). وأبلغت اللجنة أيضا بأنه من الممكن إنشاء شعبتين قائمتين بذاتهما خاصتين بوسط أفريقيا، وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وإذا تقرر الاحتفاظ بجميع الوظائف الأربعة الحالية لشعبة أفريقيا ضمن الهيكل الإقليمي الوحيد الجديد، فسيعني ذلك أن ثلاث وظائف من الوظائف المقترح نقلها إلى مكتب دعم بناء السلام لا يمكن نقلها (١ ف-٥، موظف أقدم للشؤون السياسية من شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، و ١ ف-٤، موظف شؤون سياسية من فريق التنسيق والتخطيط للصومال التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، ومساعد واحد (من فئة الخدمات العامة) (الرتب الأخرى)) من شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية). وأبلغت اللجنة بأن ذلك من شأنه أن يقلص إلى حد كبير الجهود المبذولة لتعزيز المكتب (انظر أيضا الفقرات ٢٧-٢٣ أدناه).

١٩ - وفيما يتعلق باقتراح نقل المهام المتصلة بوسط آسيا إلى شعبة أوروبا ووسط آسيا والأمريكتين المقترحة، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤، ممولة من خارج الميزانية، تركز حاليا على وسط آسيا في شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية. ووفقا للاقتراح، ستلحق تلك الوظيفة بشعبة أوروبا ووسط آسيا، وستدرج ضمن الفريق المسؤول عن أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه جرى النظر في عدة سبل لتقسيم الشعب الإقليمية وأن الاعتبارات الرئيسية المعتمدة تشمل ما يلي: التشكيلات الحالية للشعب وملاك الموظفين المتاح في الشعب الحالية؛ والعوامل الجغرافية السياسية والمسائل المواضيعية/الأقاليمية؛ ووجود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتشكيلتها؛ وضرورة تحقيق التوازن بين ولايات البعثات والمسؤوليات غير المرتبطة بالبعثات في الشعبة؛ وآفاق عمل البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام معا على نحو أوثق. وبناء على ذلك، لا تنطوي إعادة الهيكلة المقترحة على تغيير في التركيز السياسي على صعيد الشعب الإقليمية. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن مجالات الأولوية الخاصة بالباين ٣ و ٥ من الميزانية البرنامجية لن يتغير في إطار الهيكل المقترح (انظر أيضا الفقرة ٣٦ أدناه).

٢٠ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين، حسب الاقتضاء، تقييم مدى ملائمة وكيفية أداء الترتيب المقترح للشعب الإقليمية في إطار الهيكل السياسي التنفيذي الإقليمي الوحيد، بالمقارنة مع عبء عمل الشعب الإقليمية، ولا سيما الشعب الخاصة بأفريقيا التي يعد فيها حجم عمل المنظمة في مجال السلام والأمن كبيرا، من أجل كفالة تنفيذ الولايات بأكثر قدر من الفعالية والكفاءة.

نقل وظيفة برتبة مد-٢ إلى نواكشوط

٢١ - فيما يتعلق بشعبة غرب ووسط أفريقيا، أشير إلى أن الأمين العام قد بذل جهودا كبيرة من أجل تنشيط تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على النحو المبين بالتفصيل في التقرير الذي قدّمه إلى مجلس الأمن عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/1104). ومن أجل دعم هذه الجهود، ستتألف الشعبة من مدير برتبة مد-٢ متفرغ لملف منطقة الساحل ويكون مقره في نواكشوط. وسيساعد هذا المدير كذلك في تنفيذ الاستراتيجية وسيدعم الجهود الرامية إلى مساعدة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وسيكون بمثابة حلقة الوصل الرئيسية للأمم المتحدة مع أمانة المجموعة والمدخل للتفاعل معها. وسيكون المدير على اتصال مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والدولية وغير الحكومية. ورغم الصلة الوظيفية للمدير بالشعبة، فإنه سيعمل تحت الإشراف العام للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ونائبة الممثل الخاص (انظر A/72/772، الفقرة ٧٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نقل الوظيفة التي برتبة مد-٢ من نيويورك إلى نواكشوط ليس مدرجا في موجز التغييرات في الوظائف الوارد في الفقرة ١٢٣ من تقرير الأمين العام (A/72/772).

٢٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا يزال أساسيا في الجهود الرامية إلى إعادة النظر في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على النحو الذي تقتضيه ولايته التي تشمل دعم تنفيذ الاستراتيجية وتنسيق الارتباطات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن المدير المقترح برتبة مد-٢ سوف ينسق أيضا، من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها أبلغت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ بأن الأمين العام قرر إنشاء وظيفة مستشار خاص لمنطقة الساحل، برتبة أمين عام مساعد، في داكار، السنغال، لفترة تمتد ١١ شهرا (اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨) تُمول من التبرعات، من خلال ترتيب يقوم على أساس المناصفة بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيعمل المستشار الخاص بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وسيكون مسؤولا عن المساعدة في الإشراف العام والتنسيق من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضا بالتنسيق مع الجهات الفاعلة المتعددة في المنطقة والتعاون مع السلطات الوطنية والإقليمية والشركاء الدوليين. واللجنة، إذ تضع في اعتبارها المهام المسندة حاليا إلى الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والمستشار الخاص لمنطقة الساحل المعين مؤخرا (برتبة أمين عام مساعد)، غير مقتنعة بالمبررات المقدمة لنقل وظيفة مد-٢ من نيويورك إلى نواكشوط في سياق المقترح. وتطلب اللجنة أن تُزوّد الجمعية العامة بمزيد من المعلومات عند نظرها في هذا التقرير.

٢ - البعثات السياسية الخاصة الميدانية المقترح إدراجها ضمن اختصاص إدارة عمليات السلام

٢٣ - على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، يقترح الأمين العام أن تضطلع إدارة عمليات السلام بمسؤوليات إدارة الشؤون السياسية القائمة فيما يتعلق ببعثتين سياسيتين خاصتين ميدانيتين هما: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر A/72/772، الفقرة ٣).

٢٤ - واستفسرت اللجنة الاستشارية بشأن المعايير المتعلقة باقتراح ترتيب بديل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إذ تلاحظ أن هاتين البعثتين مدرجتان حالياً في إطار ١١ بعثة سياسية خاصة ميدانية في المجموعة المواضيعية الثالثة وفقاً للتصنيف المتبع في الميزانية البرنامجية (من بينها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (انظر A/72/7/Add.10، الصفحة ٣)). وأبلغت اللجنة بأن طبيعة وحجم البعثات السياسية الخاصة يتباينان بشدة، وبأن الأمين العام يرى، في ظل الظروف الحالية، أنه من الأنسب أن تتولى إدارة عمليات السلام إدارة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في معظم فترة وجودها، قد أدارتها إدارة عمليات حفظ السلام. وأبلغت اللجنة كذلك بأن القرارات المتعلقة بإدارة البعثات السياسية الخاصة الميدانية مستقبلاً قد يتعين اتخاذها على أساس كل حالة على حدة حتى يتسنى التوصل إلى وضع مجموعة من المعايير النهائية من خلال التجربة.

٢٥ - وترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي أن توضع مجموعة واضحة من المعايير لنقل دعم البعثات السياسية الخاصة الميدانية إلى إدارة عمليات السلام المقترحة، مع مراعاة بوجه خاص التجربة التي اكتسبتها إدارة عمليات حفظ السلام من خلال إدارة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ والأساس المنطقي لنقل المسؤولية الرئيسية إلى إدارة الشؤون السياسية منذ ذلك الوقت (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع مجموعة واضحة من المعايير من هذا القبيل بهدف ضمان الوضوح وبأن توضع ترتيبات دعم تنظيمية منطقية ومتسقة لتقديم الخدمات إلى البعثات السياسية الخاصة الميدانية.

٢٦ - وثمة مسألة ذات صلة هي تمويل القدرة على تقديم الدعم في المقر. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ستظلان بعثتين سياسيتين خاصتين وبأن الميزانيتين المقترحتين لهاتين البعثتين ستظلان مدرجتين في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية، ولكن الدعم الفني في المقر ستوفره إدارة عمليات السلام. وفيما يتعلق بتمويل وظائف دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في المقر، تشير اللجنة إلى أنه عند نقل المسؤولية الرئيسية عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قُدِّمت ثلاث وظائف (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣) ممولة في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بصورة مؤقتة، على سبيل الإعارة، من فريق العمليات المتكاملة في أفغانستان الذي تم حله آنذاك في مكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية

وإلى أن هذه الوظائف أدرجت في وقت لاحق في إطار ميزانية البعثة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (انظر A/69/628، الفقرتان ٤٢ و ٤٣). وتلاحظ اللجنة أنه لم ترد أي معلومات في التقرير المتعلق بتمويل القدرة على دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في المقر نتيجة للنقل المقترح إلى إدارة عمليات السلام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتأمل اللجنة في أن تُزوّد الجمعية العامة بمعلومات في هذا الصدد عند نظرها في هذا التقرير.

٣ - مكتب دعم بناء السلام

٢٧ - يُقترح تعزيز مكتب دعم بناء السلام من خلال نقل ما مجموعه سبع وظائف (٣ وظائف ممولة من الميزانية البرنامجية، و ٣ وظائف ممولة من حساب الدعم، ووظيفة واحدة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية)، وقد تسنى القيام بذلك من خلال القدرات المكتسبة بفضل دمج الشعب الإقليمية وإنشاء مجلس تنفيذي واحد لكلتا الإدارتين الجديدتين (انظر A/72/772، الفقرة ١٢٢). ويرد اقتراح نقل الوظائف السبع على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٣):

(أ) في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، نقل '١' وظيفة مساعد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية إلى مكتب الأمين العام المساعد؛ '٢' وظيفة كبير موظفي شؤون سياسية (ف-٥) من شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية إلى فرع استراتيجية وشركات بناء السلام؛ '٣' إعادة نذب موظف تنفيذي واحد (مد-١) من المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية ليعمل موظفاً رئيسياً للشؤون السياسية في فرع دعم لجنة بناء السلام؛

(ب) في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، نقل '١' وظيفة موظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) من شعبة آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية التابعة لمكتب العمليات في إدارة عمليات حفظ السلام إلى مكتب الأمين العام المساعد؛ '٢' وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤) من فريق التنسيق والتخطيط للصومال بمكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام إلى فرع دعم لجنة بناء السلام؛ '٣' وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤) من الفريق المعني بالشركات التابع لشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب في إدارة عمليات حفظ السلام إلى فرع استراتيجية وشركات بناء السلام؛

(ج) في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية، نقل وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤) من وحدة تخطيط السياسات التابعة لشعبة السياسات والوساطة في إدارة الشؤون السياسية إلى فرع استراتيجية وشركات بناء السلام.

٢٨ - وفي مسألة ذات صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قدم تقريراً عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43) في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وفي هذا التقرير، يقترح الأمين العام تعزيز قدرة مكتب دعم بناء السلام في إطار الموارد الحالية لركيزة السلام والأمن. ويطلب أيضاً إلى الدول الأعضاء أن تنظر بعين التأييد في مقترحاته المفصلة بشأن إعادة تشكيل ركيزة السلام والأمن، وتعزيز قدرات مكتب دعم بناء السلام وغيره من أقسام الإدارة المقترحة للشؤون السياسية وبناء السلام متعا لنشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق استخدام حساب دعم

حفظ السلام لأنشطة بناء السلام في بيئات حفظ السلام ذات الصلة (انظر A/72/707-S/2018/43، الفقرة ٢٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام لا يقترح استخدام المزيد من الموارد الممولة من حساب الدعم في أقسام أخرى من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

٢٩ - وفيما يخص علاقة التقريرين عن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن وعن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/772 و A/72/707-S/2018/43)، لا سيما من حيث تعزيز مكتب دعم بناء السلام، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43) يربط تنشيط مكتب دعم بناء السلام باقتراح إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، انطلاقاً من عمله الحالي دعماً للتواصل بين الأنشطة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. ويشير الأمين العام إلى أن المكتب سيعمل بوصفه ”مفصلاً“ يربط بين ركيزة السلام والأمن والركيزتين الأخريين ومع الأوساط التي تقدم مساعدات إنسانية (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). وأبلغت اللجنة كذلك بأنه نظراً لأن تنشيط مكتب الدعم مرتبط بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، لن تسفر نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ عن تقديرات منقحة إضافية من أجل تنشيط أعمال المكتب^(٥).

٣٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأن مكتب الدعم سيظل يعتمد على انتداب موظفين من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلاً عن استخدام الموظفين الفنيين المبتدئين، ولا سيما بالنسبة للمهام الحيوية المتعلقة بالسياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتياجات التوظيف في فرع تمويل بناء السلام ستظل تُلبى من التكاليف العامة لصندوق بناء السلام (الموارد الخارجة عن الميزانية)، وإذا ما زادت المساهمات في الصندوق بما يؤدي بالصندوق إلى تخصيص حجم أكبر من الموارد، قد تطلب زيادة في الاحتياجات من الموظفين والوظائف للفرع.

٣١ - وفيما يتعلق بإعادة ندب وظيفة واحدة لموظف تنفيذي برتبة مد-١ من المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية ليعمل موظفاً رئيسياً للشؤون السياسية في فرع دعم لجنة بناء السلام (انظر الفقرة ٢٧ (أ) ’٣‘ أعلاه)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مهام هذه الوظيفة ستتغير تغييراً جذرياً. وتؤكد اللجنة مجدداً أنه ينبغي إما استخدام الوظائف للأغراض المقصودة منها أو اقتراح إلغائها (انظر A/72/7، الفقرة ٩٨). ولذلك توصي اللجنة بإلغاء وظيفة الموظف التنفيذي برتبة مد-١ في إدارة الشؤون السياسية وإنشائها بوصفها موظفاً رئيسياً للشؤون السياسية في فرع دعم لجنة بناء السلام، مع تطبيق معدل شغور نسبته ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٩، اتباعاً لمنهجية الميزانية المعمول بها في الميزانية البرنامجية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤).

٣٢ - وفيما يتعلق بالنقل المقترح لثلاث وظائف (٢ ف-٤ و ١ ف-٢) الممولة في إطار حساب الدعم من مكتب العمليات في إدارة عمليات حفظ السلام إلى مكتب دعم بناء السلام (انظر الفقرة ٢٧ (ب) أعلاه)، يشير الأمين العام إلى أنه في إطار اقتراحه، سيظل استخدام حساب الدعم لعمليات حفظ السلام والميزانية العادية على ما هو عليه^(٦)، باستثناء هذه الوظائف الثلاث الممولة من

(٥) اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٦/٧٢.

(٦) يشير الأمين العام في تقريره عن الإصلاح الإداري إلى أنه يود أن يقدم اقتراحاً إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الرابعة والسبعين لوضع نهج واضح ومتسق لتمويل هاتين الإدارتين الجديتين المعنيتين بالدعم العملي وشؤون الإدارة من

حساب الدعم لأداء مهام ترتبط ارتباطاً كبيراً بحفظ السلام وتهدف إلى دعم التركيز المتزايد للدول الأعضاء على أهداف بناء السلام في إطار ولايات حفظ السلام (انظر A/72/772، الفقرتان ٧ و ٢٨). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت وأعدت تأكيد أنه لا ينبغي استخدام أموال حساب الدعم إلا لغرض تمويل الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد غير البشرية لمساندة عمليات حفظ السلام ودعمها في المقر، وأن أي تغييرات في هذا التقييد تستوجب موافقة مسبقة من الجمعية العامة (انظر قراري الجمعية العامة ٢٥٠/٤٩ و ٢٩٥/٧١). وعلاوة على ذلك، سلّمت الجمعية العامة بالطابع المؤقت للوظائف الممولة من حساب الدعم، وقررت في هذا الصدد عدم تطبيق التدابير التي استحدثتها الأمين العام فيما يتصل بالميزانية العادية على هذه الوظائف (انظر قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٠ ألف). وفي غياب أي تغيير في السياسة العامة من جانب الجمعية العامة، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح نقل الوظائف الثلاث (٢-ف-٤ و ١-ف-٢) الممولة في إطار حساب الدعم من إدارة عمليات حفظ السلام إلى مكتب دعم بناء السلام. ولذلك ينبغي إلغاء الوظائف الثلاث، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في سياق الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر A/72/857). وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف تبعا لذلك.

٤ - الوحدات المعنية بالشؤون الجنسانية في الإدارتين الجديدتين

٣٣ - أشير إلى أن مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام سيتألف من مكتب أمامي، يشتمل على وحدة للشؤون الجنسانية (بملاك وظائف مؤلف من وظيفة واحدة برتبة ف-٥، وواحدة برتبة ف-٤، وواحدة برتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ستنقل من شعبة السياسات والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. وستعمل الوحدة عن كثب مع فريق الشؤون الجنسانية والسلام والأمن في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لكفالة اتباع نهج شامل إزاء قضايا المرأة والسلام والأمن من خلال الولاية المتميزة لكل منهما (انظر A/72/772، الفقرة ٤٨). ولدى الاستفسار عن سبب اقتراح وحدتين منفصلتين للشؤون الجنسانية في الإدارتين الجديدتين، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الكيانات الجنسانية في الإدارتين لديها مهام وخبرات تكميلية إنما مختلفة، بما في ذلك في مجالات وضع السياسات والالتزامات التنفيذية والبرمجة. في حين تركز وحدة الشؤون الجنسانية في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (١-ف-٥ و ١-ف-٤ و ١-ف-٣) على منع نشوب النزاعات، ودعم الوساطة، والمشاركة السياسية للمرأة ذات الصلة بصنع السلام وبناء السلام، فإن الولاية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتصل بإدارة النزاعات والتصدي لها، فضلا عن الحفاظ على السلام والوقاية عن طريق حفظ السلام.

٣٤ - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالمبررات المقدمة لإنشاء وحدتين منفصلتين للشؤون الجنسانية في الإدارتين الجديدتين. وترى اللجنة الاستشارية أن وحدة للشؤون الجنسانية واحدة ومدمجة في إطار هذه الركيزة من شأنها أن تعزز الاتساق بين السياسات، ويمكن أن تؤدي إلى مزيد من الكفاءة والفعالية تماشيا مع نهج الركيزة ككل من أجل إعادة الهيكلة المقترحة لركيزة السلام والأمن.

حساب الدعم على أساس الخبرة الأولية المكتسبة من تنفيذ نهج التعامل مع "الأمانة العامة برمتها" (A/72/492/Add.2، الفقرة ٦٦).

رابعاً - العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وحساب دعم عمليات حفظ السلام

الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية لفترة السنتين

٣٥ - يشير الأمين العام إلى أن مقترحاته الواردة في التقرير (A/72/772) لا تؤدي إلى أي تغييرات فيما ووفق عليه من الأهداف أو الإنجازات المتوقعة أو مؤشرات الإنجاز أو النواتج المتصلة بالبرنامج ٢، الشؤون السياسية، والبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6/Rev.1) أو المتصلة بالباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٥، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 3) و A/72/6 (Sect. 5) (انظر A/72/772، الفقرة ١٠). ومع ذلك، فالتعديلات المطلوبة في جميع برامج الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6/Rev.1) وفي جميع أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 3) و A/72/6 (Sect. 5)) ترد في الفقرة ١٢ (أ) إلى '١' من التقرير (A/72/772). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إعادة الهيكلة المقترحة لن تغير أولويات برنامج عمل كيانات الأمانة العامة المعنية. وتلاحظ اللجنة أن النقل المقترح للوظائف قد يكون له أثر محتمل على مؤشرات الإنجاز أو النواتج، وتتوقع أن تُزود الجمعية العامة بمعلومات في هذا الصدد عند نظرها في هذا التقرير.

٣٦ - وفيما يتعلق بتأثير الدمج في الهيكل الإقليمي الوحيد المقترح، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه يقترح أن يستعاض عن عبارة "هيكل إقليمي سياسي - تنفيذي وحيد في إطار إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام" بعبارة "شعب إقليمية" في إطار البرنامجين ٢ و ٤ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وفي إطار البابين ٣ و ٥ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وعبارة "مكتب العمليات" في إطار البرنامج ٤ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والباب ٥ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وفيما يتعلق بالتمويل في إطار الميزانية البرنامجية، فإن الموارد الحالية لإدارة عمليات حفظ السلام ستظل ترد في إطار الباب ٥ لإدارة عمليات السلام المقترحة، في حين أن الموارد المخصصة للشعب الإقليمية ستظل ترد في إطار الباب ٣ لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. بيد أن اللجنة أبلغت كذلك بأن إعادة الهيكلة لن تؤدي إلى حدوث أي تغييرات في الإطار الاستراتيجي، مثل ما ووفق عليه من الأهداف أو الإنجازات المتوقعة أو مؤشرات الإنجاز أو النواتج المتصلة بالبرنامج ٢، الشؤون السياسية، والباب ٣، الشؤون السياسية، والبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، والباب ٥، عمليات حفظ السلام.

حساب دعم عمليات حفظ السلام

٣٧ - يشير الأمين العام كذلك إلى أن مقترحاته تتعلق أيضاً بإطار الميزنة القائمة على النتائج المبين في تقريره عن ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/790). ويرد موجز للتغييرات المقترحة في الوظائف في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرة ١٢٣ (ب) إلى '١' بتقرير الأمين العام (A/72/772). وتستند الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام

للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/790) إلى المقترح الوارد في التقرير (A/72/772). ويرد تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام في الوثيقة A/72/857.

٣٨ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه فيما يخص الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها على النحو الوارد في الفقرة ١٢٧ (ج) من تقرير الأمين العام (A/72/772)، تشمل الإجراءات المقترحة الموافقة على الموارد المقترحة، بما في ذلك تعزيز مكتب دعم بناء السلام، في سياق الميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير ذلك إلى الوظائف الثلاث (٢ ف-٤ و ١ ف-٢) المقترح نقلها من إدارة عمليات حفظ السلام الحالية إلى مكتب دعم بناء السلام في إطار حساب الدعم. وتعتبر الموافقة على الفقرة ١٢٧ (ج) موافقة على النقل المقترح للوظائف الثلاث على النحو المبين في الميزانية المقترحة لميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر أيضا الفقرة ٢٧ (ب) أعلاه؛ انظر الفقرة ٣٢ أعلاه للاطلاع على توصيات اللجنة).

الكفاءة والفعالية

٣٩ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام شدّد، منذ البداية، على أن الإصلاحات التي يقترحها ليست ممارسة لممارسة خفض التكاليف، بل إنها ترمي إلى جعل الركيزة أكثر فعالية. وتلاحظ اللجنة أنه ليس من الواضح كيف يمكن قياس تعزيز الفعالية، وهو أحد الأهداف الأربعة للإصلاح (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، نظرا إلى أنه ليس من المتوقع إحداث أي تغييرات في ما ووفق عليه من الإنجازات المتوقعة أو مؤشرات الإنجاز أو النواتج المتصلة بالبرامج المعنية (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه).

٤٠ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضا عما إذا كان قد أجري استعراض شامل لملاك الموظفين لأغراض إعادة الهيكلة المقترحة، وخاصة فيما يتعلق بالهيكل الإقليمي الوحيد. وأبلغت اللجنة بأنه قد أجري استعراض لتقييم أدوار ومسؤوليات جميع الوظائف في الشعب الإقليمية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام. وترى الأمانة العامة أن عملية الإدماج في هيكل وحيد لن تغيّر حجم العمل الحالي كما يُتوقع أن يزداد عبء العمل نظرا إلى اتساع نطاق وزيادة تعقيد المسؤوليات المتعلقة بالسلام والأمن الملقاة على عاتق المنظمة، بما في ذلك ازدياد حجم مسؤوليات التمثيل والمسؤوليات الدبلوماسية التي يتحملها الأمين العام ورؤساء الإدارات دعما للأمين العام، وكذلك مستوى التفاعل مع الدول الأعضاء. أما بالنسبة للأسباب التي تجعل بعض الشعب تضم مسؤولا برتبة مد-٢ وأكثر من مسؤول برتبة مد-١، فقد أبلغت اللجنة بأن عدد المسؤولين الرئيسيين برتبة مد-١ يتراوح بين واحد وثلاثة في الشعبة الواحدة بحسب حجم عبء العمل.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من الوظائف المعتمدة القائمة حاليا والبالغ عددها ٨٤٩ وظيفة في الإدارتين^(٧) (بدون حساب وظائف مكتب دعم بناء السلام)، لن تُحقق إعادة الهيكلة المقترحة إلا قدرا محدودا من أوجه الكفاءة، ولا سيما من الإدماج في هيكل إقليمي وحيد ومن إنشاء مكتب لمدير التنسيق والخدمات المشتركة من أجل تقديم خدمات إلى الإدارتين

(٧) تضم إدارة الشؤون السياسية ٢٦٣ وظيفة ممولة من الميزانية العادية و ٥١ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، بينما تضم إدارة عمليات حفظ السلام ٢٧ وظيفة ممولة من الميزانية العادية، و ٤٤٦ وظيفة ممولة من حساب الدعم، و ٦٢ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجديديتين. وكانت اللجنة تتوقع من مبادرة تنظيمية رئيسية بهذا الحجم، تشمل إدارتين كبيرتين قائمتين، أن تسمح بتحقيق وفورات الحجم وتوفير موارد نتيجة للتخلص من ازدواجية الجهود. ولهذا ترى اللجنة أنه، بدلا من تقاسم المكاتب، ينبغي أن يسمح الهيكل الإقليمي الوحيد المقترح والمكاتب التنفيذية بزيادة الكفاءة، وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد أوجه الكفاءة، بما في ذلك تخفيض عدد الوظائف.

٤٢ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في المكتب التنفيذي المقترح لمكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة (A/72/772)، المرفق الرابع)، يوجد ما مجموعه ٢١ وظيفة ثابتة ومؤقتة من فئة الخدمات العامة ممولة من الميزانية العادية، وحساب الدعم، والموارد الخارجة عن الميزانية. وإذ تأخذ اللجنة في الحسبان أوجه الكفاءة المحتمل تحقيقها في إطار المكتب التنفيذي الوحيد المقترح لإنشائه لهاتين الإدارتين الجديديتين، توصي بإلغاء وظيفتين (من فئة الخدمات العامة، الرتب الأخرى) ممولتين من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف تبعا لذلك.

خامسا - الصلة بالإصلاحات الأخرى التي اقترحتها الأمين العام

٤٣ - يشير الأمين العام إلى أن إصلاحاته الإدارية لا تقل أهمية عن إصلاحات هيكل السلام والأمن الرامية إلى تحسين قدرة المنظمة على التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين (انظر A/72/772، الفقرة ١١٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه رغم تشابه الأهداف إلا أن الإصلاحين يغطيان جوانب مختلفة من عمل الأمانة العامة وأن المقترحين غير مترابطين وسيسيران في اتجاهين مستقلين. وإذا تمت الموافقة على أحد الإصلاحين دون الآخر، فمن الممكن تماما إيجاد حل عملي يظل فيه أحد الجانبين (الإدارة أو السلام والأمن) دون تغيير، وليس الآخر.

٤٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه مع أن إدارة عمليات حفظ السلام مدرجة ضمن الإصلاحات في مجال السلام والأمن، فإن إدارة الدعم الميداني مدرجة ضمن الإصلاحات الإدارية، مع وجود استثناءات قليلة. وهي تشمل: (أ) مقترح إلحاق ستة من موظفي الدعم بمكتب وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، وهي وظائف مدرجة حاليا في ميزانية إدارة الدعم الميداني ويُقترح إدراجها في إطار إدارة الدعم العملي (انظر الفقرتين ٤٦ و ٤٧ أدناه)؛ (ب) ونقل قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا من مكتب وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني إلى مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة (انظر الفقرتين ٤ (د) و ٧ (ب) أعلاه)؛ (ج) ونقل عدد من الوظائف إلى إدارة الدعم العملي كما يلي: '١' من مكتب رئيس ديوان إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (المكتب التنفيذي ومنسق الشؤون الأمنية)، '٢' ومن شعبة السياسات والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام لإدماجها في دائرة التدريب المتكامل ودائرة سياسات وأفضل ممارسات عمليات السلام. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه، سترد توصيات اللجنة بشأن الإصلاح الإداري المقترح ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في تقاريرها المقبلة.

٤٥ - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن التنسيق بين هيكل الإدارة والدعم وركيزة السلام والأمن سيكون جزءا من الأداء المعتاد للعمل في الإدارات، ولكن هذا التنسيق سيزداد سهولة أيضا عبر استخدام آليات على مختلف المستويات لضمان النجاح في إنشاء الوجود الميداني للسلام والأمن وتسيير عمله

وانتقاله من مرحلة إلى أخرى. وعلى الصعيد الاستراتيجي، سيتحقق ذلك من خلال تمثيل ركيزة السلام والأمن لدى مجلس الإدارة والعملاء، وهو آلية الحوكمة الداخلية لهيكل الإدارة الجديد المقترح. وعلى الصعيد التنفيذي، ستُدمج مجموعة تضم ستة موظفين متخصصين من إدارة الدعم العملياتي في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات السلام (انظر A/72/772، الفقرة ١١٩).

٤٦ - وفيما يتعلق بالموظفين الستة (٣ برتبة ف-٥ و ٣ برتبة ف-٤) من الموظفين السبعة الحاليين العاملين في إدارة الدعم الميداني الذين يقدمون الدعم للأفرقة العملياتيّة المتكاملة في مكتب العمليات القائم، يشار في الفقرة ٤٨ من التقرير إلى أنهم سيُنقلون إلى مكتب وكيل الأمين العام في إدارة عمليات السلام المقترحة (ستُموّل هذه الوظائف من ميزانية إدارة الدعم العملياتي المقترحة). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في إطار إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني في عام ٢٠٠٧، أُدمج موظفو دعم البعثات التابعون لإدارة الدعم الميداني من مكتب الأمين العام المساعد في الأفرقة العملياتيّة المتكاملة الحديثة العهد آنذاك إلى جانب القدرات المتخصصة في المجال السياسي والعسكري وفي مجال الشرطة وسيادة القانون، من أجل تيسير اتباع نهج متكامل على مستوى الدعم المقدم من المقر لبعثات حفظ السلام. ومن الوظائف السبع المعتمدة حاليا في الأفرقة العملياتيّة المتكاملة^(٨)، يُقترح القيام في إطار الإصلاح الإداري بما يلي: (أ) نقل وظيفة موظف إداري أقدم (ف-٥) إلى دائرة شراكات الدعم الجديدة في إدارة الدعم العملياتي وإعادة ندبها لتصبح وظيفة كبير موظفي البرامج؛ (ب) ونقل ستة موظفين آخرين إلى مكتب مدير الأنشطة الخاصة في إدارة الدعم العملياتي، ويُقترح خفض رتبة وظيفتين برتبة موظف إداري أقدم (ف-٥) إلى رتبة موظف إداري (ف-٤). وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إدخال تغييرين عمليين على مهامهم: أولاً، سيُطلب من الموظفين الأعضاء الذين يؤدون حاليا مهام عامة في إطار دعم البعثات أن يؤدوا مهام متخصصة في مجالات إدارة سلسلة الإمدادات، والموارد البشرية، والميزانية والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وثانياً، سيشكل الموظفون المدججون حاليا في الأفرقة العملياتيّة المتكاملة مجموعة من الموارد الموجودة في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات السلام التي تتم الاستعانة بها حسب الطلب من أجل دعم تلبية احتياجات مختلف الأفرقة العملياتيّة المتكاملة داخل الهيكل الإقليمي.

٤٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات المتعلقة بالمهام الحالية والمهام المقترحة للوظائف الست غير معروضة بشكل واضح، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية تطبيق الترتيب المقترح عملياً ولماذا يُرى أن إيواء الموظفين في مكتب وكيل الأمين العام أفضل من الترتيبات الحالية التي يعمل الموظفون بموجبها مع الأفرقة العملياتيّة المتكاملة داخل مكتب العمليات. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن مهامهم المتخصصة المقترحة في مجالات إدارة سلسلة الإمدادات، والموارد البشرية، والميزانية والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستكون متاحة في مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة المقترح (انظر الفقرة ٤ (د) أعلاه). ولهذا ترى اللجنة أنه ينبغي تقديم معلومات وإيضاحات مفصلة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

(٨) كبير موظفي اللوجستيات (برتبة ف-٥، للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور - قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي) وستة من كبار الموظفين الإداريين (٥ برتبة ف-٥ و ١ برتبة ف-٤، لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى).

٤٨ - وفيما يتعلق بالمهام الجديدة التي سيؤديها المكتب التنفيذي المشترك المقترح إنشاؤه في مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة، جرت الإشارة إلى أن الأمين العام، اقترح في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة بعنوان "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/72/492)، أن تؤدي المكاتب التنفيذية دور "شريك الأعمال". ويرد وصف للمهام المتوخاة في الفقرة ١١٣ من تقرير الأمين العام (A/72/772). وفي حين ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترح إنشاء مكتب مدير التنسيق والخدمات المشتركة للإدارتين الجديدتين، لا ينبغي أن يُنظر إلى ذلك على أنه تأكيد لمفهوم "شريك الأعمال" المقترح، الذي سيُنظر فيها على حدة في التقارير المقبلة المقدمة للجنة الاستشارية بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح الإداري وبنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

٤٩ - وإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن مهام التنسيق التي سيضطلع بها مدير التنسيق والخدمات المشتركة، لتقديم خدمات إلى الإدارتين الجديدتين وإلى الهيكل الإقليمي الوحيد، وهي مهام مختلفة كثيرا عن مهام رئيس ديوان إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني الحالي، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض إذا وافقت عليها الجمعية العامة.

سادسا - خاتمة

٥٠ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٢٧ من (أ) إلى (ج) من تقرير الأمين العام (A/72/772). وستؤدي توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين ٣١ و ٤٢ أعلاه إلى تخفيض قدره ٢٦٨ ٠٠٠ دولار في التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر أيضا الفقرات ٣٢ و ٣٧ و ٣٨ أعلاه). ورهنا بمراعاة تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة أعلاه، ليس لدى اللجنة أي اعتراض على التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وعلى الجزء ذي الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.